هذا المص لان ما ذهب اليه الجمهور من ان العامل في المماثل مجيء
فقط عامل مقدر من لفظ المصدر لا يطرد في نحو حلفت يمينا
وكان على المص او الشارح ان ينبه على اشتراط المماثلة في جانب
الفعل والوصف ايضا ولعله تركه للمقايسة هذا وقال شيخ
الاسلام التحقيق القا المماثلة على المماثلة في اللفظ والمعنى
واما نحو يعجبني ايمانك تصديقا فمن باب النيابة وسياتي في
قوله وقد ينوب عنه الخ قوله او فعل اي متصرف لخروج فعل
التعجب غير ناقص فخرج كان واخواتها وغير ملغى عن العمل فلا
يقال زيد قائم ظننت ظنا قوله او وصف اي متصرف اسم فاعل
او اسم مفعول او بناء مبالغة لا اسم التفضيل ولا الصفة المشبهة
والحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل قوله فان جهنم
الخ يجمع في التمثيل بالاية بان الجزا بمعنى المجزي به للدليل على انه
على جمتم فليس لعامل مصدرا في الحقيقة ولكن ان تقول
لا يتعين ذلك بل يصح ابقا الجزا على مصدريته بتقدير مضاف اي
محل جزائكم او بلا تقدير قصدا للمبالغة قوله اصلا في الاشتقاق
معنى كونه اصلا فيه ان يكون هو المشتق منه والاشتقاق رد
لفظ الى اخر لمناسبة بينهما في المعنى والحروف قوله الى ان الفعل
اي المضارع على الاصح بنا على ما هو التحقيق من اسبقيته
زمانا لان الماضي كان قبل وجوده مستقبلا وحين وجوده
حالا وبعد وجوده ومضيه ماضيا وقيل الماضي لسبق زمانه
على زمان المضارع بمضيه وهذا القائل مرعا زماني الفعلين
في تسميتين بخلاف الاول فانه مرعا الازمنة في شي واحد فهو
اولى بالترجيح واما الامر فمقتطع عندهم من المضارع ونظيره

على

على قول الكوفيين ان كلا من المضارع والماضي مشتق من
الاصل منهما قوله ان كلا الخ انظر على هذا المذهب ما اصل
الوصف قوله لان من شان الفرع ان يكون فيه ما في الاصل و
زيادة كالمفرد والمثنى والجمع والزيادة في الفعل دلالته
على الزمن وفي الوصف دلالته على الذات لا يقال يلزم مزية
الفرع على اصله وهي ممنوعة لانا نقول الفرع الممنوع مزيته
على اصله هو ما كان اصله اعلى منه رتبة كجمع المؤنث
بالنسبة لجمع المذكر وما هنا ليس كذلك افاده الدنوشري
هذا وقد ناقش ليس في قولهم ان من شان الفرع الزيادة على
الاصل بانه لا برهان يقتضي ذلك واطال فراجعه قوله
لبيان المصدر المسوق الخ اشار الى رجوعه هو لبيين الى المصدر
بقيد كونه مفعولا مطلقا وبهم افادته للمفعول المطلق
في الترجمة قوله اي لا يخرج الخ اخذ هذا الحصر لتقدم هو
المعمول قوله كسرت سير ذي رشد الخ ذهب بعضهم كالدماميني
الى ان المضاف من النيابة اذ يستحيل ان يفعل الانسان بفعل غيره
وانما يفعل ما له فالاصل سيرا مثل سير ذي رشد فحذف
الموصوف ثم المضاف وهو حقيق بالقبول وان رده البعض
بما لا يسمع غير ان هذا لا يرد على المص لان مراده التمثيل للمصدر
الواقع مفعولا مطلقا مبينا للنوع سواء كان اصليا او نائبا
والظاهر ان المعرف بال العهدية كالمضاف في ذلك قوله
ان المعدود من قبيل المختص لتخصيصه بتحديده بالعدد
المخصوص قوله وقد ينوب عنه الخ ظاهر كلامه ان المرادف منصوب
بالفعل المذكور وهو مذهب المازني وعند الجمهور ناصبه